الأنباء
الثلاثاء 12 نوفمبر 2013

أكد عدم تدخله في أحكام القضاء

الراشد يجدد توقعاته باحتمال إبطال مجلس الأمة ولا يستبعد الحل كخيار لتجنب الإبطال الثالث

علي الراشد

جدد النائب علي الراشد توقعاته باحتمال ابطال مجلس الامة الحالي، مؤكدا ان توقعاته هذه لا تعكس امنيته ان يواصل مجلس الامة عمله لحين استكمال دورته البرلمانية 4 سنوات.

واعرب الراشد عن استغرابه من ردود الافعال التي تعرض لها تصريحه الصحافي السابق عن توقعاته بابطال المجلس، موكدا انه لا يتدخل ابدا في احكام القضاء الذي نكن له كل التقدير والاحترام، وسنطبق كما كنا وعلى الدوام احكام القضاء.

واضاف: اشكر رئيس المحكمة الدستورية المستشار يوسف المطاوعة على تصريحه الذي رد فيه على توقعاتي، وقال: اعطاني تصريح المطاوعة مكانة كبيرة لدى المجلس الاعلى للقضاء، لكن هل سيرد المستشار المطاوعة على كل تصريحات وتوقعات النواب ذات الصلة بالقضاء؟!

واذ تمنى الراشد استمرار مجلس الامة لمدة اربع سنوات، فإنه المح الى ان حل المجلس كذلك خيار غير مستبعد، وربما قبل حكم المحكمة الدستورية حول دستورية المجلس الحالي، موكدا انه خيار يملكه صاحب السمو الامير، وقال: لا استبعد حل المجلس كأحد الخيارات الواردة حتى لا يكون هناك ابطال ثالث لمجلس الامة.

وحول المعطيات التي استند اليها في توقعاته، قال: تناقشت مع دستوريين وقانونيين حول مدى دستورية الحكومة التي اصدرت مرسوم الدعوة للانتخابات، واقتنعت بآرائهم، وقد تكون هذه الآراء صحيحة او غير ذلك.

واوضح ان الاستجوابات حق دستوري اما ما ذهبت اليه من توقعات فهي تبقى مجرد توقع وتحليل.

وحول تعليق النائب حسين القلاف على تصريحه، قال الراشد: كل التقدير للاخ القلاف، وانا قرأت ما بين سطور هذا التصريح، ووصلتني الرسالة، كما اعرب الراشد عن احترامه لقناعات عضو المجلس المبطل عبدالحميد دشتي.

عبدالصمد: «الميزانيات» أيدت تفويض ديوان المحاسبة إحالة الجهات المخالفة إلى محاكم تأديبية

عدنان عبدالصمد

أيدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية خلال اجتماعها امس تفويض ديوان المحاسبة إحالة الجهات المخالفة للقانون إلى محاكمة تأديبية، مؤكدا ان هذه الإحالة ينظمها قانون الديوان.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي امس، لاحظنا تفاعل الجهات الحكومية مع ما أثير حول ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن تقاريره المتعلقة في الجهات الحكومية وقد قام كل من وزيري المواصلات والمالية بتشكيل لجنة بهذا الخصوص، موضحا ان هذه الحالة جيدة وخطوة نثمنها.

وأضاف عبدالصمد ان اللجنة ناقشت في اجتماعها امس الحسابات الختامية بحضور ممثلي وزارة المالية وديوان المحاسبة، مشيرا الى ان قانون ديوان المحاسبة يتضمن في إحدى مواده «المادة 60» والتي تتعلق بالمحاكمات التأديبية والتي تتيح للديوان إحالة اي مخالفة كبيرة الى المحكمة التأديبية.

وأوضح ان هذه المادة معطلة من قبل الديوان، وقد طالبنا بتفعيل هذه المادة، مبينا انه وفق رأي الديوان الذي ذكر في اجتماع اللجنة امس انه سبق أن تمت إحالة حالتين إلى المحكمة التأديبية لكن قانون الخدمة المدنية أعاق هذه الإحالة الى المحاكمة التأديبية.

وأشار عبدالصمد إلى أن رأي الفتوى والتشريع يعارض رأي الديوان في إعاقة التحويل إلى المحكمة التأديبية رغم ان هذا الرأي غير ملزم، الا ان رأينا في اللجنة انه ملزم، وذلك من خلال قانون حماية الاموال العامة لتحريك الدعوى ضد المخالفات.

وأوضح ان من ضمن المخالفات مسألة انتهاء مراسيم بعض القياديين في مؤسسات الدولة ومازالوا على رأس عملهم، مبينا ان الامر يثير شبهات في ابطال قراراتهم المتخذة مع انتهاء مراسيم تعيينهم مستدركا بالقول: صحيح ان هذه الظاهرة قليلة إلا ان هناك عددا مازال على رأس عمله.

وأشار الى ان اللجنة ناقشت مسألة إلغاء الرقابة المسبقة، وأتى رأي الديوان على سبيل المثال بأنه حين تم إلغاء ما عن المؤسسة العامة للرعاية السكنية، كان هناك تدن في الإنجاز وفترة اطول للإنجاز.

وأضاف ان الديوان طرح ان هناك جهات حكومية لا تتعاون مع ديوان المحاسبة في إعطاء البيانات.

ولفت الى احالة الديوان للمخالف الى النيابة العامة قائلا: ان الديوان يمتنع عن الاحالة بحجة ان الوزير المختص هو المعني بالإحالة.

ولفت عبدالصمد إلى ان مازالت المشكلة لدينا في لجنة الميزانيات وهي المصروفات الخاصة، وعلى الجهات الحكومية التقليل من هذه المصروفات.

وأشار الى ان اللجنة طلبت من ديوان المحاسبة ضرورة إدراج مخالفاته التي رصدتها وزارتها المالية ضمن تقرير الديوان العام للحساب الختامي العام.

من جانب آخر، أكد عبدالصمد ان وجود وزير الدولة د.رولا دشتي في الحكومة هو ازمة، وأن استمرارها في الحكومة بمنزلة ترسيخ لهذه الأزمة.

الخرينج استقبل وفد الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج خلال استقباله وفد حقوق الإنسان

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج في مكتبه ظهر أمس وفدا من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ـ فرنسا.

جرى خلال المقابلة مناقشة المواضيع المتعلقة بموضوع الهجرة وغير محددي الجنسية والعمالة المنزلية.

الشمري: نراقب عن كثب ما يجري في شركة الناقلات

سلطان الشمري

أكد النائب سلطان الشمري انه يراقب عن كثب ما يجري في شركة ناقلات النفط الكويتية من عمليات دمج للمجموعات والإدارات، وما لها من مساوئ في إغلاق الأبواب أمام الترقيات، خصوصا للكفاءات الكويتية والمستحقة لشغل مناصب قيادية، مطالبا بألا يكون هناك أي تجاوزات في هذا الجانب وان يعطى كل ذي حق حقه، خصوصا المفاضلات الخاصة بمديري المجموعات.

عسكر: بناء وحدات صناعية صغيرة بمساحة 200 متر وتوزيعها على الشباب

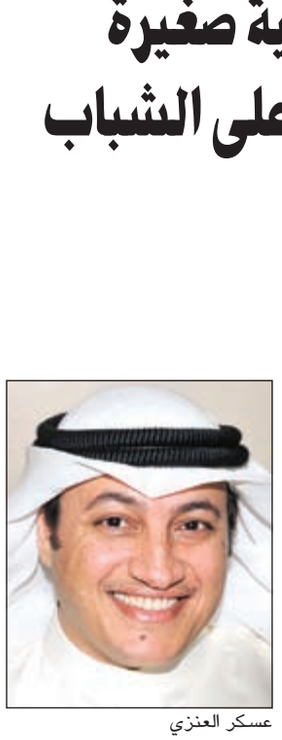
عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة جاء فيه: لقد اهتم الدين الإسلامي بفترة الشباب اهتماما بالغا لما لهذه الفترة من أهمية كبرى في بناء المجتمع وكون الشباب هم عماد الأمم والاهتمام بقضايا الشباب واتجاهاته ومشكلاته اهتماما بالمجتمع ككل وبمستقبله لأنهم يمثلون جيل المستقبل، والطاقات التي تسهم في تحقيق أهداف المجتمع وإنجازاتها، والشاب في هذه المرحلة يتطلع إلى مستقبله ويهتم به كثيرا ويحاول قدر الإمكان إعداد نفسه وتهيئتها لشغل الأدوار التي تنتظره، واختيار العمل ونوعه يعد من اهم القرارات التي يتخذها الشاب في حياته لأنه يتوقف على هذا القرار مكانته في المجتمع ونجاحه في عمله.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة لتخصيص الدولة قطعة ارض كبيرة في كل مدن الكويت وتقوم ببناء وحدات صناعية صغيرة ولتكن الوحدة 200 متر ولتكن الوحدات 1000 وحدة في كل مدينة من مدن الكويت وتقوم بتسليم هذه الوحدات على الشباب لعمل مشاريعهم عليها في المقابل تقوم الدولة بتسويق المنتجات داخليا وخارجيا وأخذ نسبة من الربح.

الجيران لإعادة تعيين المدربين الحرفيين على بند المكافأة

د.عبدالرحمن الجيران

قدم النائب د.عبدالرحمن الجيران اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا للحاجة الماسة لتقييم المتدربين الجدد والملتحقين بسلاح الطيران، وتأكيدا على أهمية الاستفادة من الخبرات القيادية العاملة في هذا القطاع والتي تم مؤخرا احالتها للتقاعد. لذا أتقدم اليكم بالاقتراح برغبة لإعادة تعيين المدربين الحرفيين مثل الطيارين لمن يرغب بنظام المكافأة، على ان يناط بهم تقييم المتدربين فنيا وعلميا فقط.

«المال العام»: 22 جهة حكومية لديها قضايا أموال عامة و13 خالية من الملاحظات

سيف العازمي

اجتمعت لجنة حماية الأموال العامة أمس حيث تناولت وبحثت ما أثير حول وجود 22 هيئة حكومية لديها قضايا أموال عامة.

حيث قال مقرر اللجنة النائب سيف العازمي في تصريح للصحافيين «ان الاجتماع اليوم لبحث ما تم اثارته من قضايا على اكثر من 22 هيئة حكومية وكلها تعنى بالمال العام»، مشيرا الى ان هناك 13 جهة حكومية فقط لا توجد عليها قضايا اموال عامة.

وأضاف العازمي انه تمت دعوة اللجنة الوزارية برئاسة وزير العدل شريدة المعوشرجي الاسبوع المقبل للحضور وذلك لمناقشتهم فيما أثير.وذكر العازمي ان وزير العدل نكن له كل التقدير والاحترام وسيتم استدعاؤه بصفته رئيس اللجنة الوزارية المعنية بإعداد التقارير حول المال العام وذلك لتوضيح الكثير من القضايا حول هذه الجهات التي صادرة ضدها احكام قضائية.

حماد: «الصحية» تُؤجل التصويت على قانون الهيئات الرياضية لعدم توافر النصاب

سعدون حماد

قال مقرر اللجنة الصحية النائب سعدون حماد ان اللجنة ستصوت على تعديل المرسوم بالقانون 42 لسنة 1978 بشأن الهيئات الرياضية خلال الاجتماع المقبل.

وأوضح حماد، في تصريح للصحافيين بمجلس الامة امس، ان اللجنة لم تتمكن من عقد اجتماعها لعدم توافر النصاب لاعتذار اعضاء اللجنة عن الاجتماع الذي حضرته اضافة لرئيس اللجنة النائب سعد الخنفور.

وأضاف حماد ان مرسوم الهيئات الرياضية يتضمن تعديل المادة 35 التي نص تعديلها «على الهيئات الرياضية القائمة وقت العمل بهذا القانون تعديل نظمها الاساسية بما يتفق مع احكامه وان تتقدم الهيئة العامة للشباب والرياضة للتسجيل والاشهار وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون، واذا تعذر على الهيئات الرياضية تعديل نظمها الاساسية تمنح سنة اضافية تبدأ بانتهاء السنة الاولى، واذا لم تتقدم الى الهيئة العامة للشباب والرياضة بطلبها وتستوفي الاوضاع والقواعد المقررة في القانون خلال المدد المذكورة توقف جميع انشطتها الرياضية لمدة ثلاثة اشهر، واذا انقضت هذه المدة دون استيفاء اوضاعها اعتبرت منحلة بقوة القانون».

وأشار حماد الى انه ستنتهي اللجنة من تقاريرها بشأن المرسوم خلال اجتماع لاحق الاثنين المقبل، مبينا ان جدول اعمال اجتماع امس تضمن مشروع قانون بشأن الحضانة العائلية والذي تم توجيه دعوة لوزيرة الشؤون لسماع وجهة نظرها في الاجتماع المقبل.

في سياق آخر، قال حماد ان جلسة اليوم ستكون عادية ولن تتسبب الاستجوابات المدرجة في تعطيل النظر في بقية البنود، مطالبا الحكومة بأن يتسع صدرها لأننا سبق ان ناقشنا اربعة استجوابات في جلسة واحدة.

الجلال: سأطالب بتشكيل لجنتي «البدون» و«المعاقين»

طلال الجلال

أكد النائب طلال الجلال أنه سيدفع بقوة في جلسة اليوم عن تشكيل لجنة خاصة بالبدون، تعمل على وضع الحلول الجذرية لهذه القضية وتخفف المعاناة عن أبناء هذه الفئة العزيزة على قلوبنا.

وقال الجلال في تصريح له: على ثقة بأن نواب الأمة لن يخذلوا إخوانهم البدون عند التصويت على طلب تشكيل لجنة مؤقتة للبدون، داعيا الحكومة الى التعاون مع هذه اللجنة في حال تشكيلها من أجل إيجاد حلول جذرية للقضية، التي طال أمدها.

وكشف الجلال عن انه سيترشح لعضوية اللجنة في حال الموافقة على تشكيلها، وسيعمل على أن تكون اللجنة هي مفتاح الحل النهائي للقضية التي استمرت عشرات السنوات، ولن يقبل بأن تكون لجنة البدون مجرد ديكور كما كان حالها في السابق.

وجدد الجلال تأكيده بأن قضية البدون قنبلة موقوتة، وعلى الجهات المعنية التعاون مع المجلس ومنح الجنسية لمن يستحق منهم، والحقوق الإنسانية والاجتماعية لغير المستحقين.

وحذر الجلال الحكومة من استخدام الخيار الأمني في التعامل مع مطالبات البدون المستحقة، مؤكدا أن الحل السليم في التعامل معها يكون من خلال وضع الحلول الجذرية وفق جدول زمني وإغلاق هذا الملف إغلاقا نهائيا، خاصة أن هذه الفئة هم إخوة لنا، وقدموا الكثير والكثير لبلدنا الحبيب.

وقال الجلال إن موقفه سيكون نفسه من تشكيل لجنة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، مؤكدا على أهمية تشكيلها في ضوء الحقوق الضائعة للمعاقين وعدم التنفيذ الصحيح للقانون الذي أقره مجلس 2009.

فيصل الكندري يسأل عن شروط جهاز المبادرات

فيصل الكندري

قدّم النائب فيصل الكندري سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الشيخ سالم العبدالعزيز جاء فيه: نمى الى علمنا ان جهاز المبادرات في وزارة المالية قام بوضع شروط مخالفة للدستور لتأهيل الشركات الراغبة في دخول احدى المناقصات وهو أن تكون الشركة الراغبة في الدخول لم يسبق لها مقاضاة الجهاز ورفع دعوى ضده، وأن الجهاز قرر حرمان اي شركة قامت برفع دعوى ضد الجهاز من دخول مناقصاتها في أي مشروع.

وبما ان المادة 166 من الدستور قد نصت صراحة على ان «حق التقاضي مكفول للناس» ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق.

وعليه فإن هذا النص هو ملزم لجميع سلطات الدولة ولا يجوز لأي سلطة أن تلتف على هذه الضمانة بأي شكل من الأشكال وأن تحرم اي شخص او جهة من حق الالتجاء الى القضاء، ولذلك فإن اي قرار يتضمن الحرمان من حق التقاضي يعد قرارا مخالفا للقانون.

وأن وضع الجهات الحكومية شروطا كهذه على المناقصات التي تطرح سيعكس صورة سلبية على مناخ الاستثمار في البلاد خصوصا للشركات العالمية صاحبة الخبرة الفنية والتي تدخل مع العديد من الشركات المحلية في العديد من التحالفات، الأمر الذي يحرم الدولة من تلك الخبرات.

وبناء على ما تقدم يرجى افادتي بالتالي:

1ـ ما مدى صحة المعلومات التي تفيد بوضع جهاز المبادرات شرط الا تكون الشركة الداخلة في المناقصة قد سبق لها رفع دعوى ضد الجهاز؟

2ـ ما السند القانوني الذي استند اليه الجهاز في وضع هذا الشرط؟

3ـ هل هذا الشرط يوافق أحكام الدستور قانونا؟ يرجى افادتنا بالنصوص اذا كانت الاجابة بنعم.

4ـ كم عدد المناقصات التي طرحت وكان من ضمن شروطها هذا الشرط؟

5ـ كم عدد الشركات التي منعت من الدخول في مناقصات الجهاز والتي حملت هذا الشرط في طياتها؟

6ـ هل لديكم علم بوضع هذا الشرط ضمن شروط المناقصات؟

7ـ ما الإجراءات التي ستتخذونها تجاه المسؤول عن وضع هذا الشرط؟

8ـ يرجى تزويدنا بشروط آخر مناقصات طرحت من قبل وزارتكم؟

9ـ يرجى تزويدنا بأسماء الشركات التي سبق ان قاضت الوزارة، وهل أبعدت من أي مناقصات سابقة؟